محضر مناقشات الدفاع المشترك والنقطة الرابعة

جوسلين أحمد محمودي

ارتكزت سياسة لبنان الخارجية منذ الاستقلال عام ١٩٤٣ الى مبدأ أساسي يقول بحياد لبنان بين الشرق والغرب. وهذا المبدأ في حال الإخلال به ينقسم اللبنانيون مجدداً بين تيار يتوجّه شرقاً وآخر غرباً على حساب الوحدة الوطنية اللبنانية. والسؤال الذي يُطرح: هل التزمت الحكومات اللبنانية المتعاقبة هذا المبدأ؟ وهل التزم مجلس النواب سياسة الحكومات أم ظهرت معارضة برلمانية لتلك السياسة الخارجية خاصة ما يتعلق منها بمشروع الدفاع عن الشرق الأوسط، والنقطة الرابعة في النصف الأول من عقد الخمسينيات من القرن الماضي؟

لقد رفضت الحكومة اللبنانية «الدفاع المشترك عن الشرق الأوسط» الذي تقدمت به الولايات المتحدة الأميركية وبريطانيا وفرنسا عام ١٩٥٠، ولكنها قبلت «برنامج النقطة الرابعة» عام ١٩٥١. هذا الموقف للحكومة اللبنانية الرافض للدفاع المشترك كانت له انعكاسات إيجابية على الوحدة الوطنية. وبدوره المجلس النيابي أيّد الحكومة في موقفها وأدلى العديد من النواب بمواقفهم المؤيّدة لها. أما برنامج النقطة الرابعة فبالرغم من تأييد عدد كبير من النواب لموقف الحكومة فإن البعض رفض البرنامج الأميركي واعتبره شكلاً من أشكال الاستعمار تحت اسم المساعدة الفنية والاقتصادية التي يمكن تقييمها بعد مرور عشرات السنين عليها، وخصوصاً لجهة رصد تطورها ليس في لبنان، إنما في المنطقة الشرق أوسطية وربما في العالم. وهذه المواقف النيابية سوف نتعرّف عليها من خلال كلمات النواب المؤيّدين والمعارضين نقلاً عن النص الحرفي الرسمي لها الموثّق في محاضر مجلس النواب.

تمهيد:

من المبادئ الرئيسية في سياسة لبنان الخارجية التي اتبعت عقب الاستقلال عام ١٩٤٣ هي حياد لبنان التقليدي بين الشرق والغرب. وعلى هذا الأساس رفضت الحكومات اللبنانية المتعاقبة قبول أي مشروعات دفاعية

غربية، وكان في مقدمتها حلف الدفاع المشترك عن الشرق الأوسط الذي تقدمت به الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا وتركيا عام ١٩٥٠[١]. ولمّا لم يلقَ هذا المشروع قبولاً لبنانياً وعربياً تحوّلت الولايات المتحدة وبريطانيا إلى طرح ميثاق الدفاع عن الشرق الأوسط عام ١٩٥١ بهدف جعل دول الشرق الأوسط تابعة للنفوذ الغربي وإبعاد الاتحاد السوفياتي عن إيجاد مناطق نفوذ له. وقام الجنرال (روبرتسون Robertson) قائد القوات الحليفة في الشرق الأوسط بزيارة بيروت في الخامس من شباط ١٩٥١ واجتمع برئيس الجمهورية بشارة الخوري وأيد احتمال وقوع حرب عالمية ثالثة، وهو يود معرفة استعداد لبنان لإعطاء تسهيلات للجيوش الغربية في حالة وقوع هجوم سوفياتي على تركيا.. وكان رد رئيس الجمهورية ان لبنان وقد استقل استقلالاً تاماً لا يريد أن يعود القهقرى ويستبدل انتداباً بانتداب[٢]. واستمرت الجهود الغربية طيلة العام ١٩٥١ لإيجاد الأرضية الملائمة للدفاع المشترك. وفي ٢٠ آب ١٩٥١ صرّح شارل مالك وزير لبنان المفوض في واشنطن أن رفاهية منطقة الشرق الأوسط وأمنها ضروريان للسلم العالمي... وأن الدول العربية ستتمكن بفضل المساعدة الغربية من الشعور بالأمن الحقيقي.. وأضاف: يقتضي على الدول العربية أن تساهم في مشروع دفاعي قوي عن منطقة حوض المتوسط[٣].

أما برنامج «النقطة الرابعة» فهو مشروع للمساعدات الأميركية يتضمن تقديم الخبرة الفنية والاقتصادية للدول الصديقة، اقترحه الرئيس الأميركي ترومان عام ١٩٤٩ وصادق عليه الكونغرس عام ١٩٥٠.

وفي العام ١٩٥٣ أعلن عن مشروع «الحزام الشمالي» الذي مثّل الرؤية الاستراتيجية الأميركية نحو الشرق الأوسط، وتولّت الولايات المتحدة طرح هذا المشروع على دول المنطقة من خلال جولة قام بها جون فوستر دالاس وزير الخارجية الأميركي إلى عواصم بلدان الشرق الأوسط واجتمع بقادتها السياسيين لحثهم على الانضمام إلى الحلف المذكور.

إن هذه التطورات الآنفة الذكر سوف تجري مناقشتها في جلسات المجلس النيابي كما سيأتي لاحقاً.

أولاً ـ مشروع الدفاع المشترك في المجلس النيابي:

أ ـ الدور التشريعي السابع (١٩٥١ ـ ١٩٥٣):

جلسة ١٣ تشرين الثاني ١٩٥١:

في الجلسة المنعقدة بتاريخ ١٣ تشرين الثاني ١٩٥١ أثار النائب بهيج تقي الدين موضوع الدفاع المشترك وقال: «... أما الآن وقد أبلغت الدول الأربع[*] ما تريد إيضاحه وما سئلت عنه من قبل الحكومة اللبنانية بصورة خاصة.. أصبح محتماً على هذا المجلس أن يناقش هذه القضية، وأن يوجه الحكومة أولاً

(١) انظر نص التصريح المشترك الأميركي ـ البريطاني ـ الفرنسي المؤرخ في ٢٥ أيار ١٩٥٠ في: بشارة الخوري: حقائق لبنانية، الجزء الثالث، منشورات أوراق لبنانية ـ بيروت ١٩٦٠ ـ ١٩٦١، ص ٤٢٦.

(٢) بشارة الخوري: المرجع نفسه، ص: ٣٥١ ـ ٣٥٢.

(٣) «النهار»، العدد ٤٨٥٣، تاريخ ٢٢ آب (أغسطس) ١٩٥١، ص ٤.

(*) إشارة إلى الولايات المتحدة الأميركية ـ بريطانيا ـ فرنسا ـ تركيا التي كانت أرسلت ثلاث مفكرات حول الموضوع إلى الحكومة اللبنانية.

والرأي العام ثانياً حتى نعرف أية خطوة يجب أن نخطوها وأي سبيل يجب أن نسلكه»[٤].

وأضاف «ليس في الشرق العربي من يرفض التعاون مع الدول الغربية ولكن ليس في هذا الشرق العربي أيضاً من يقبل بالتعاون مع تلك الدول إذا كان هذا التعاون من شأنه أن ينتقص من استقلاله وسيادته»[٥].

وشرح تقي الدين المشروع واعتبره يتلخص بأن الدول الأربع اعتزمت أن تقيم في هذا الشرق جهازاً دفاعياً وقد يكون هجومياً وأنها سمحت لنفسها أن تتقدم من دول ذات سيادة «وتقول لها قررت الدفاع عنك سواء رضيت أم رفضت»[٦]. واعتبر تقي الدين أن قبول أية حكومة عربية لهذا المشروع معناه قبولها بمجيء الجيوش الأجنبية إلى أراضيها.. ورفض مقولة «أننا شعب ضعيف لا يمكن لنا أن نرفض... أليس في العالم دول لم ترتضِ لنفسها هذا القيد الذي يهيئونه لأعناقنا وهي أضعف منا وحافظت على مركزها الدولي وقالت للدول المستعمرة إذا شئتم اجتياح بلادي فهي أمامكم مفتوحة لكم ولكن لم تبصر وجهاً لجندي»[٧]. وانتهى إلى رفض المشروع «لأن به مساساً بسيادتنا... يجب أن نقول للدول الغربية: لقد أقمتم إلى جانبنا شوكة هي إسرائيل أقمتموها دولة وأعطيتموها السلاح ومنعتموه عنا وشردتم العرب. أتريدون أن نمد لكم يد المعونة وقد كنتم حرباً على كل مشكلة عربية؟ مدوا لنا يداً مخلصة ونحن معكم في الميدان. نحن لسنا شيوعيين ولنا معكم مصالح ولكن لا تعتقدوا أننا إذا لم نتبعكم فمعنى ذلك أننا انحزنا للشيوعيين. قولوا ما تريدون فنحن لا ننحاز عن مبادئنا القومية وأهدافنا الوطنية»[٨].

بعده تكلم رئيس الحكومة عبد الله اليافي فأثنى على كلمة النائب تقي الدين وقال: «نحن لسنا في موقف يمكننا من النقاش في هذا الموضوع الخطير وقد قلت أن الحكومة تدرس هذا الموضوع وتستقي المعلومات وتنسقه مع الدول العربية... وعندما يصبح بإمكاننا أن نعطيكم المعلومات الكافية سوف نتقدم من هذا المجلس بطلب عقد جلسة خاصة لبحث هذا الموضوع»[٩].

جلسة ٢٧ تشرين الثاني ١٩٥١:

وفي الجلسة المنعقدة في ٢٧ تشرين الثاني ١٩٥١ تكلم النائب اميل البستاني الذي أيد ما جاء في كلام النائب بهيج تقي الدين في الجلسة السابقة المنعقدة في ١٣ تشرين الثاني برفض الدفاع المشترك وقال: «أن لبنان بلد مستقل، لا تربطه بالغرب أو الشرق أية قيود، سوى ميثاق هيئة الأمم المتحدة، ويربطه مع الدول العربية ميثاق جامعة الدول العربية... وأزيد تقوم رابطة الأخوة بين الشعب اللبناني وشعوب الأقطار العربية الأخرى، فإذا أصاب أي بلد من البلدان المجاورة مكروه، كان لذلك أثره الكبير في قلب لبنان، لهذا كان طبيعياً أن لا نسير على سياسة انفرادية نحو الغرب لا تنسجم تماما لانسجام وميثاق الجامعة ورابطة

(٤) محاضر جلسات مجلس النواب ـ الدور التشريعي السابع ـ العقد العادي الثاني ـ الجلسة الثامنة المنعقدة في ١٣ تشرين الثاني ١٩٥١ ـ ص ٨٠٠.
(٥) المصدر نفسه، ص ٨٠١.
(٦) المصدر نفسه، ص ٨٠١.
(٧) المصدر نفسه، ص ٨٠١.
(٨) المصدر نفسه، ص ٨٠٢.
(٩) المصدر نفسه ـ ص ٨٠٢.

الأخوة التي تجمعنا والشعوب العربية»[١٠]. ثم ذكر أعداء لبنان في الخارج وهم اسرائيل والاستعمار الغربي والخطر من الشرق الذي يريد الغربيون إقامة جهاز الدفاع المشترك للدفاع عن هذا الجزء من العالم الذي يعتبرونه الخط الأول في الدفاع عن الغرب ضد الخطر الشيوعي، وتساءل: أنقف على الحياد؟ أم ننحاز إلى الغرب، أم إلى الشرق؟ وبعد أن استعرض هذه الاحتمالات وانعكاساتها على لبنان خلص إلى «أولاً ـ رفض المفكرات الثلاث رفضاً باتاً محافظة على كرامتنا وسيادتنا. ثانياً ـ تقرير موقف موحد مع الدول العربية. ثالثاً ـ أن نقرر ما هي مصالحنا، ولن يتأتى ذلك بالتريث والانتظار، بل بالدرس الصحيح والتشاور بين الدول العربية وخاصة بين مجالسها النيابية. رابعاً ـ ليس في وسعنا أن نقف على الحياد، بل يجب أن نجر الغرب لحل قضايانا معه، فإذا فعل أقمنا بين الدول العربية دفاعاً مشتركاً على أساس المنطقة الإقليمية المعترف بها من قبل هيئة الأمم المتحدة. أما إذا تعنت الغرب ورفض بحث الإختلافات القائمة بيننا وبينه، فلن يكون هنالك بالطبع من سبيل غير الرجوع إلى المقاومة السلبية، ولكل حادث حديث»[١١].

جلسة ١٢ أيار ١٩٥٣:

وعاد النقاش مجدداً إلى السياسة الخارجية والدفاع المشترك أثناء مناقشة البيان الوزاري لحكومة صائب سلام في الجلسة التي عقدها المجلس النيابي بتاريخ ١٢ أيار ١٩٥٣ حين تكلم النائب عبد الله الحاج باسم «الجبهة الاشتراكية» قائلاً: «... لدي معلومات تفيد أن الدول العربية في مشاوراتها الأخيرة بحثت الصلح مع إسرائيل كخطوة أولى للدفاع المشترك وما مجيء دالز وزير خارجية أميركا لهذه الربوع إلا لهذه المهمة»[١٢]. وتابع متهماً أكثرية أعضاء الحكومة بالعطف على الأجانب وبأن لهم مصالح مشتركة مع الشركات الأجنبية ويؤيدون الدفاع المشترك الذي يرفضه الشعب اللبناني ويرفض الصلح مع إسرائيل، هذا الصلح الذي يؤدي إلى «إقفال مرفأ بيروت ومطارها الدولي وقتل السوق المالية فيها والاعتداء علينا بشتى الوسائل»، وطالب أخيراً بحجب الثقة عن الحكومة[١٣].

ورد رئيس الحكومة مباشرة على كلمة النائب الحاج قائلا: «إن النائب لم يتعرض لحكومته فحسب، بل تعرض للحكومات العربية جميعاً، ولست بحاجة لأن أنفي عن الحكومة وصمة العار التي وصمها بها، بل أن جميع هذه الحكومات مصممة على أن لا تتفاوض مع إسرائيل من أجل الصلح الذي يعنيه»[١٤].

ثم تكلم النائب بهيج تقي الدين في البيان الوزاري وتطرق إلى السياسة الخارجية فاعتبر أن ما جاء بشأنها في البيان ليس جديداً، متسائلاً: «ألا تعتبر يا دولة الرئيس أن هذه المشاكل التي يواجهها الشرق العربي لا تستحق منك إلا هذه اللفتة الكريمة البسيطة المتعلقة

(١٠) محاضر جلسات مجلس النواب ـ الدور التشريعي السابع ـ العقد العادي الثاني ـ الجلسة الثانية عشرة المنعقدة في ٢٧ تشرين الثاني ١٩٥١ ـ ص ٨٦٧.
(١١) المصدر نفسه، ص: ٨٧٠ ـ ٨٧١.
(١٢) محاضر جلسات مجلس النواب ـ الدور التشريعي السابع ـ العقد العادي الأول ـ الجلسة التاسعة المنعقدة في ١٢ أيار ١٩٥٣ ـ ص ٨١٥.
(١٣) المصدر نفسه، ص ٨١٥.
(١٤) المصدر نفسه، ص ٨١٦.

فقط بشرعة الأمم المتحدة وميثاق الجامعة العربية. هذا الدفاع المشترك الذي يتحدث عنه الكثيرون وجرت مناقشات عديدة حوله ما هو موقف حكومتك منه وهل رسمت سياسته أو هي على طريق الرسم؟ مع العلم أن ناظر خارجية أميركا سيشرفنا غداً بزيارته فيجب أن نعلم ما هي سياستكم في هذا حتى لا يكون بيانكم مقالة في صحيفة»[١٥].

وفي رده على النواب قال سلام: «... الانسجام موجود أيضاً في قضية الدفاع المشترك، الدفاع العربي المشترك الذي صدقتموه أنتم[*]. هذا هو الذي نتمسك به وتسير عليه سياستنا ولا نعرف بدفاع غير هذا أو نتعرف عليه..»[١٦].

ثم عاد النائب عبد الله الحاج وتحدّث مجدداً قائلاً: «إن أحد الأحزاب يقول بالصلح مع إسرائيل ويدعو إلى الدفاع المشترك مع الغرب، والذي فسّره رئيس الحكومة بالدفاع المشترك العربي يكون أساساً لكل دفاع عن المنطقة، ويكون بذلك قد اعترف ضمناً بأن الدفاع العربي هو أساس للدفاع المشترك»[١٧].

جلسة ١٩ أيار ١٩٥٣:

وفي هذه الأجواء وفي سياق الحديث عن الدفاع المشترك والتحالف مع الغرب فوجئ اللبنانيون والعرب بتصريح لرئيس وزراء بريطانيا ونستون تشرشل أمام مجلس العموم البريطاني في ١١ أيار ١٩٥٣ يؤيّد فيه الصهيونية ويتعهد بتقديم كل مساعدة لها معلناً عن سياسة عدائية واضحة ضد لبنان والدول العربية، مما دفع بالنائب علي بزي إلى تقديم سؤال للحكومة حول هذا التصريح الذي جرت مناقشته من قبل عدد من النواب في الجلسة المنعقدة في ١٩ أيار ١٩٥٣ من بينهم النائب حميد فرنجية الذي قال: «... إن التصريح الذي أفضى به رئيس وزارة بريطانيا أصاب كلّاً منّا في صميم وطنيته.. وأن ما يقال الآن وما يعمل به علناً هو ما قيل وما عمل به سراً منذ سنوات...»[١٨].

ورد رئيس الحكومة: «... لقد اطلعت الحكومة اللبنانية على هذا التصريح فور صدوره وقد استنكرت هذا التصريح الذي يصدر عن رجل مسؤول يسيء إلى شعور اللبنانيين وشعور العرب جميعهم. ولم تتوانَ الحكومة اللبنانية عن إبداء رأيها وتقديم احتجاجها واستنكارها بالطرق الرسمية...»[١٩].

جلسة ٢١ أيار ١٩٥٣:

ثم تكرر السؤال عينه بتفاصيل أكثر دقة من قبل النائب اميل البستاني في الجلسة التالية أي الجلسة الحادية عشرة المنعقدة في ٢١ أيار ١٩٥٣ وكان رد رئيس الحكومة أن ليس لدى الحكومة ما تزيده على ما صرحت به في الجلسة الماضية بصدد تصريح تشرشل، مما جعل البستاني يرد على الحكومة قائلاً: «إن احتجاج الحكومة والمجلس غير كافيين للرد

(١٥) المصدر نفسه، ص.ص.: ٨٢٩ ـ ٨٣٠.

(*) يقصد رئيس الحكومة هنا «معاهدة الدفاع العربي المشترك والتعاون الاقتصادي» لعام ١٩٥٠.

(١٦) محاضر جلسات مجلس النواب ـ الدور التشريعي السابع ـ العقد العادي الأول ـ الجلسة التاسعة المنعقدة في ١٢ أيار ١٩٥٣ ـ ص ٨٤٨.

(١٧) المصدر نفسه، ص ٨٤٩.

(١٨) محاضر جلسات مجلس النواب ـ الدور التشريعي السابع ـ العقد العادي الأول ـ الجلسة العاشرة المنعقدة في ١٩ أيار ١٩٥٣ ـ ص ٨٦٢.

(١٩) المصدر نفسه، ص ٨٦٢.

على هذا التهجم.. إن الحكومة البريطانية بلسان رئيس وزرائها تساعد الصهيونية وتقاوم العرب.فهل يجوز بعد الآن أن تكون هناك معاهدات بين بريطانيا التي يرأسها السيد تشرشل وبين الدول العربية»[٢٠].

جلسة ٢٦ أيار ١٩٥٣:

وفي الجلسة الثانية عشرة المنعقدة في ٢٦ أيار ١٩٥٣ تكلم النائب عبد الله الحاج في نفس الموضوع قائلاً: «.. وقد يكون في تصريحه شيء من الإهانة لنا، ومع ذلك أن للرجل حقه في التصريح. فعوضاً أن تأتي بعض الصحف وتنشر الصور التي لا تليق كان عليها وعلى الشعوب العربية وحكوماتها أن تأخذ عبرة من تصاريحه وتقف مواقف صريحة تجاه القضايا البريطانية في البلاد العربية. هذا هو الموقف الذي يفيد...»[٢١].

ب ـ الدور التشريعي الثامن (١٩٥٣ ـ ١٩٥٥):

جلسة ٣ أيلول ١٩٥٣:

وفي الجلسة النيابية المنعقدة في ٣ أيلول ١٩٥٣ لمناقشة البيان الوزاري لحكومة عبد الله اليافي جاء في البيان بشأن السياسة الخارجية «أما في سياستنا الخارجية مع الغرب، فإننا ننشد الصداقات الخالصة البريئة، ونرحب بكل تعاون مع الدول الصديقة على أساس مراعاة شعورنا القومي والحفاظ على سيادتنا واستقلالنا..»[٢٢].

جلسة ١ تشرين الأول ١٩٥٣:

وفي كلام للنائب كمال جنبلاط عن السياسة الخارجية للحكومة قال: «السياسة الخارجية لا تتفق مع النهج الذي اتبعته الحكومات السابقة قبل الانتخابات العامة[*] فهناك وضع مترجرج قلق، هناك شعور يشعر به كل منّا أن سياسة الاستقلال الذي قام بها عهد الاستقلال هي سياسة غير منفذة بحذافيرها وهناك دليل وتصريحات في الكواليس لبعض الوزراء وغيرهم. فهل فشل التصميم العام في لبنان بالنظر لتدخل بعض الأجانب... وهذه الرحلات إلى البلدان العربية ظاهرها لزيارة الملوك والأمراء وباطنها في سبيل تحقيق مشروع الدفاع المشترك وغيره من المشاريع التي لا يعرف الرأي العام شيئاً عنها»[٢٣].

لكن وزير الخارجية الفرد نقاش رد على جنبلاط نافياً ما جاء على لسانه وأعرب عن استعداد الوزارة لتعيين جلسة سرية لمناقشة الأمور الخارجية إذا شاء جنبلاط ذلك[٢٤].

جلسة ١٥ كانون الأول ١٩٥٣:

وعلى أثر الاعتداء الإسرائيلي على القرى الأردنية الأمامية ومنها «القبية» وجّه النائب إميل البستاني في ١٤ تشرين الثاني ١٩٥٣ سؤالاً

---

(٢٠) محاضر جلسات المجلس النيابي ـ الدور التشريعي السابع ـ العقد العادي الأول ـ الجلسة الحادية عشرة المنعقدة في ٢١ أيار ١٩٥٣ ـ ص.ص: ٨٨٨ ـ ٨٨٩.

(٢١) محاضر جلسات المجلس النيابي ـ الدور التشريعي السابع ـ العقد العادي الأول ـ الجلسة الثانية عشرة المنعقدة في ٢٦ أيار ١٩٥٣ ـ ص ٩١١.

(٢٢) محاضر جلسات المجلس النيابي ـ الدور التشريعي الثامن ـ العقد الاستثنائي الأول ـ الجلسة الثانية المنعقدة في ٣ أيلول ١٩٥٣ ـ ص ٣٦.

(*) الانتخابات النيابية لعام ١٩٥٣.

(٢٣) المصدر نفسه ـ الجلسة الثانية عشرة المنعقدة في أول تشرين الأول ١٩٥٣ ـ ص ٤٧٧.

(٢٤) المصدر نفسه ـ نفس الجلسة ـ ص ٤٧٨.

إلى الحكومة جاء فيه: «... علمت أن الحكومة اللبنانية ـ على أثر حادث القبية ـ قد اعتمدت بالدرجة الأولى على التصريح الثلاثي وطالبت كلاً من الحكومات البريطانية والأميركية والفرنسية بتطبيق تعهداتها بشأن هذا التصريح فهل تعلم وزارة الخارجية أن هذا التصريح هو من طرف واحد ولا يربط الحكومات ذات الشأن مع الحكومة اللبنانية بأي تعهد وهو ليس معاهدة يمكن للحكومة اللبنانية منطقاً وقانوناً أن ترجع إليه أو هل يريد وزير الخارجية أن يربط الحكومة اللبنانية بالموافقة على هذا التصريح، وهل لا يشكّل عمله هذا اعترافاً ضمنياً من الحكومة اللبنانية بالتصريح الثلاثي؟ وما هي الإجراءات التي سيأخذها رئيس الحكومة لمنع تكرار مثل هذه الهفوات في السياسة الخارجية؟»[٢٥].

وجاء في جواب الحكومة على السؤال المقدم من النائب البستاني أن موقفها أتى «... منسجماً مع موقف الدول العربية الإجماعي... وقد بذلت وزارة الخارجية اللبنانية العناية بقضية الاعتداء الإسرائيلي بعد أن تقدمت بها الدول الثلاث إلى مجلس الأمن، فلم تقتصر مساعيها على الاتصال بسفراء هذه الدول وحكوماتها، بل سعت أيضاً مع سائر الدول الأعضاء في مجلس الأمن... وجميع أعضاء الأمم المتحدة...»[٢٦].

وبعد جدل واتهامات بين النائب البستاني ووزير الخارجية اعتبر هذا الأخير «... القول بأننا أخذنا هذا التصريح بمثابة اتفاقية مزدوجة فهو قول صبياني لا يرتكز على نظرة قانونية.... استخلصنا من هذا التصريح ما هو لمصلحتنا دون أن نرتبط بالباقي ودون أن نتعرض لأي خطر من الوجهة السياسية»[٢٧].

وأنهى رئيس الحكومة الكلام بهذا الموضوع قائلاً: «سبق أن أجبت على السؤال الذي وجهه الزميل اميل البستاني سألني فيه إذا كانت تعتبر الحكومة أن هنالك عقداً بين أصحاب البيان الثلاثي وبيننا، فأجبته أنه تصريح وحيد الطرف ونحن غير مقيدين به على الإطلاق»[٢٨].

جلسة ٦ كانون الثاني ١٩٥٥:

وفي الجلسة النيابية المنعقدة في ٦ كانون الثاني ١٩٥٥ وفي معرض كلامه عن سياسة الحكومة الخارجية قال رئيس الحكومة سامي الصلح: «... وفي ٢٥ أيار ١٩٥٠ أصدرت الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وفرنسا تصريحاً ثلاثياً تحافظ فيه على خطوط الهدنة الراهنة بين الدول العربية وإسرائيل وتعلن فيه عزمها على مقاومة كل ما من شأنه إجراء أي تغيير في هذه الخطوط. إن التصريح الثلاثي صادر عن طرف واحد وملزم قانوناً له، وبالرغم مما يحمل هذا التصريح من تأكيد للمحافظة على الحالة الراهنة فإنه لا يمكن أن يشكّل في نظرنا الضمانة الكافية للسلام في هذه المنطقة..»[٢٩].

(٢٥) محاضر جلسات مجلس النواب ـ الدور التشريعي الثامن ـ العقد العادي الثاني ـ الجلسة الخامسة عشرة المنعقدة في ١٥ كانون الأول ١٩٥٣ ـ ص ١٠٧٠.
(٢٦) المصدر نفسه ـ ص ١٠٧١.
(٢٧) المصدر نفسه ـ ص ١٠٧٤.
(٢٨) المصدر نفسه ـ ص ١٠٧٥.
(٢٩) محاضر جلسات المجلس النيابي ـ الدور التشريعي الثامن ـ العقد الاستثنائي الأول ـ الجلسة الأولى المنعقدة في ٦ كانون الثاني ١٩٥٥ ـ ص ٥.

ثانياً ـ برنامج «النقطة الرابعة» في المجلس النيابي:

أ ـ الدور التشريعي السابع (١٩٥١ ـ ١٩٥٣):

جلسة ٢٧ تشرين الثاني ١٩٥١:

بعد توقيع الحكومة اللبنانية بتاريخ ٢٩ حزيران ١٩٥١ في بيروت طبقاً لبرنامج النقطة الرابعة اتفاقاً عاماً للتعاون الفني بين لبنان والولايات المتحدة الأميركية أحيل المرسوم رقم ٥٤٢٥ المتضمن لهذا الاتفاق إلى مجلس النواب للتصديق عليه. وفي الأسباب الموجبة «غاية هذا الاتفاق التعاون بين البلدين على تبادل الخبرة الفنية لإدراك مستوى أعلى للنمو الإقتصادي والرفاهية الإجتماعية ونشر حسن التفاهم الدولي والمساهمة في تنمية موارد لبنان الإقتصادية وطاقته الإنتاجية على وجه كامل متوازن»(٣٠).

وجاء في تقرير لجنة الشؤون الخارجية عن الاتفاق أن لأميركا غرضاً واضحاً من وراء هذا الاتفاق وهو «مقاومة انتشار المبادئ الهدامة في العالم وهي تعمل جادة في هذا السبيل وتصرف المبالغ الطائلة من أجله»(٣١).

واعتبر التقرير أن الاتفاق لا يمس الاستقلال السياسي ولا الإقتصادي للبنان ولا يقيده بأية شروط «بل هو قابل للإلغاء من أي من الطرفين ضمن مدة لا تتجاوز الثلاثة أشهر من تاريخ إبلاغ الطرف الآخر بذلك...

فإذا وجدنا فيه ما ليس في مصلحتنا يوماً، فلنا ملء الحق والخيار في إلغائه فوراً دون النظر لشيء سوى مصلحتنا المجردة. وإذا صح ما نتوخاه منه من فائدة عميمة وخير أكيد فإننا نستمر بالعمل بأحكامه والاستفادة منه»(٣٢).

بدأ النقاش في الاتفاق في الجلسة النيابية المنعقدة في السابع والعشرين من تشرين الثاني ١٩٥١، وكان أول المتكلمين النائب سامي الصلح الذي اعتبر أن الحكومة تقدمت بهذا المشروع الخطير بسطرين فقط إذ تقول: «لما كانت الفوائد المنتظرة التي سيجنيها لبنان من هذا الاتفاق تفوق كثيراً النفقات الضئيلة التي تترتب عليه لتأمين مكاتب الخبراء الأميركيين وتنقلاتهم داخل لبنان وبعض النفقات اليسيرة الأخرى...»، فانتقد هذا الكلام النفقات وقال: «المجلس يريد أن يطلع على مجموع النفقات المترتبة على لبنان والحكومة لم تبين لنا ما هي المساعدات المادية التي ستقدمها أميركا. وما هي المشاريع التي تنوي الحكومة أن تكلف الخبراء الأميركيين بدرسها. وما هي المدة اللازمة لتحقيق هذه المشاريع...»، وأنهى كلامه بالطلب إلى الحكومة إعادة هذا المشروع إلى اللجنة المالية لتتقدم بتفاصيل أكثر مستقبلاً»(٣٣).

بعد الصلح تكلم عدد من النواب بعضهم أيد تأجيل البحث في المشروع وإعادته إلى اللجنة المالية والبعض الآخر رفض التأجيل معتبراً أن لجنة الشؤون الخارجية قد درسته درساً وافياً مدة ثلاثة أشهر وجميع نواب المجلس اشتركوا

(٣٠) محاضر جلسات مجلس النواب ـ الدور التشريعي السابع ـ العقد العادي الثاني ـ الجلسة الثانية عشرة المنعقدة في ٢٧ تشرين الثاني ١٩٥١ ـ ص ٨٧٣.
(٣١) المصدر نفسه ـ ص ٨٧٥.
(٣٢) المصدر نفسه ـ ص ٨٧٥.
(٣٣) المصدر نفسه ـ ص ٨٧٨. للمزيد من التفاصيل انظر: مذكرات سامي الصلح ١٨٩٠ ـ ١٩٦٠ ـ بيروت ـ ١٩٦٠ ـ الجزء الرابع ـ ص ١١٢.

في درسه. ومن النواب الذين طالبوا بالتأجيل اميل البستاني وكميل شمعون وصبري حمادة وعبد الله الحاج وبيار اده وسعدى المنلا، أما النواب الذين تكلموا ورفضوا التأجيل فهم: جورج زويني وفؤاد الخوري وحبيب أبو شهلا وهنري فرعون وميشال ضوميط الذي اقترح قفل باب المناقشة باقتراح التأجيل فتم طرحه على المجلس للتصويت عليه فنال أكثرية مما أنهى هذا الجدل وتمت العودة إلى مناقشة الاتفاق. وهنا أعطيت الكلمة لرئيس الحكومة الذي اعتبر المشروع المطروح «ليس اتفاقاً سياسياً ولا مالياً ولا اجتماعياً... هو موضوع اتفاق على استخدام فنيين من الولايات المتحدة وعلى تدريب فنيين لبنانيين بالمقابل يذهبون إلى أميركا»[٣٤]. وشدد العويني على أن المشروع ليس اتفاقاً سياسياً وإلا لما أوصت جامعة الدول العربية دول الجامعة بالإستفادة منه، وحتى أن مصر قد صادقت عليه[٣٥]. وعن المطالبة ببحثه في اللجنة المالية قال: «... العقد فني. فماذا يكون إذا صادقتم عليه الآن؟ هل يعني ذلك أن يد المجلس قد رفعت عن هذا الموضوع؟ إن الحكومة سترجع إليكم في كل ما يتعلق بشأنه.. إننا بحاجة لكي نرجع إلى هذا المجلس ونطلب منه أن يقر الاعتمادات اللازمة لكي نمكّن هؤلاء الفنيين من العمل، فإذا أرادها أقرها وإلا فيرفضها»[٣٦].

وأنهى رئيس الحكومة كلامه بأن لدى الحكومة تسعة مشاريع جاهزة سوف تستخدم الفنيين على أساسها، وهي تعارض في التأجيل حتى لا تحرم البلاد من هذه المساعدات الفنية القيّمة. وهذه المشاريع هي:

١ ـ مشروع الليطاني.
٢ ـ توسيع مرفأ بيروت.
٣ ـ المدينة الصحية.
٤ ـ مدينة العمال.
٥ ـ الضمان الاجتماعي.
٦ ـ السجن الحديث.
٧ ـ الإذاعة.
٨ ـ معامل لعصير الفاكهة.
٩ ـ محطات لتحضير الفاكهة وتوضيبها[٣٧].

وتكلم النائب نقولا سالم فقال: «... اعتدنا في الشرق أن نبني مواقفنا الخارجية على سياسة سلبية تدعمها عاطفة جامحة غير عملية لا تقدر للواقع قدراً»، ونفى أن تكون النقطة الرابعة تنتقص من سيادة لبنان أو استقلاله بل هي تحل عقدة في حياتنا الاجتماعية وهي توفير فرص العمل «لعمال غير عاملين يملؤون المدن والقرى والحقول»[٣٨].

أما النائب أنور الخطيب فانتقد المشروع واعتبره مشروع درس لا مشروع أعمال وتخوف من أن يكون «تبادل الدراية الفنية المنصوص عليها في المادة الأولى من الاتفاقية سبباً لتطويق البلاد وتحري داخليتها... نحن نخشى أن يكون الموظفون الذين سترسلهم حكومة الولايات المتحدة عملاء لها لتسهيل جعل لبنان سوقاً لصناعاتها التي تغص بها أسواقنا حتى جرّتنا أو كادت إلى الإفلاس...»[٣٩].

(٣٤) المصدر نفسه ـ ص ٨٩٣.
(٣٥) المصدر نفسه ـ ص ٨٩٣.
(٣٦) المصدر نفسه ـ ص ٨٩٣.
(٣٧) المصدر نفسه ـ ص ٨٩٤.
(٣٨) المصدر نفسه ـ ص ٨٩٥.
(٣٩) المصدر نفسه ـ ص ٨٩٦.

ثم تكلم النائب فؤاد الخوري فاعتبر المشروع يفيد إنماء الصناعة الوطنية والمشاريع الإقتصادية ومنها المشاريع المائية. وذكر الفرض الذي من أجله قدّمت إلينا الولايات المتحدة هذه المساعدات واعتبره اقتصادياً وسياسياً ـ اقتصادياً يهدف إلى دخول الأموال والشركات الأجنبية إلى لبنان، ولكن هذا الخوف يمكن تجنبه بعدم السماح لهذه الشركات من دخول البلاد، ومنح أي امتياز يحتاج إلى قانون يقره مجلس النواب. أما السياسي فهو مقاومة الشيوعية وعدم انتشارها، وهذه لا تكون إلا بالقضاء على الفقر والجهل والبطالة «فإذا كانت غاية الولايات المتحدة القضاء على هذه الأمور فلا يمكن أن تتنافى مع غاياتنا وأهدافنا»[٤٠]. وأنهى النائب الخوري كلامه بأن معظم الدول العربية قد وافقت عليه كمصر والسعودية والعراق والأردن، وأنه لا يوجد أي تشابه أو أي ارتباط بين هذا المشروع ومشروع الدفاع المشترك[٤١].

بعده تكلم النائب غسان تويني الذي اعتبر الاتفاق ظاهره اقتصادي ومضمونه سياسي وطرح سبعة أسئلة على رئيس الوزراء ليجيب عليها المجلس بصراحة. وهذه الأسئلة هي: «١ ـ ما هي الدوافع الحقيقية الكامنة وراء «النقطة الرابعة» وهل تنسجم هذه الدوافع مع المصلحة اللبنانية. ٢ ـ إذا كان القصد من هذا الاتفاق هو الحؤول دون جنوحنا نحو الشيوعية فهل تعتبر الحكومة هذا القصد يتوافق مع سياستها الخارجية. ٣ ـ ألا ترى الحكومة أن هذا الاتفاق يربطنا بالجبهة الديمقراطية الغربية وأن ما سيتبعه حتماً يشدنا إلى الولايات المتحدة إلى حد استحالة الحياد الذي تقول به الحكومة خرافة ووهماً؟ ٤ ـ ما هي المنافع التي يجنيها لبنان من هذا الإتفاق؟ أو ليس بوسعه جنيها بدون التقيد به؟ ٥ ـ ألا ترى الحكومة أن الاتفاق إذا نُفِّذ في نطاق أوضاعنا الراهنة هو تأسيس فني لدخول الرأسمال الأجنبي إلى اقتصادنا والسيطرة عليه؟ ٦ ـ هل تتحمل الموازنة اللبنانية نفقات تنفيذ الاتفاق، ومن ثم نفقات تحقيق التصميم والمشاريع؟ ٧ ـ من يقرر ما هي احتياجاتنا الفنية وما هي المشاريع التي يجب وضعها وصوغ تصاميمها؟ وهل للحكومة سياسة اقتصادية شاملة وتصميم للإنماء الاقتصادي تأتي المشاريع هذه في نطاقه؟»[٤٢].

واعتبر تويني أن الموافقة على الاتفاقية تعني أننا «وافقنا على الجزء الرابع من سياسة شاملة مترابطة الأجزاء، فالنقطة الرابعة هي ربع سياسة الولايات المتحدة في نزاعها مع الكتلة السوفياتية. أما الثلاثة أرباع الأخر فهي كما حددها الرئيس ترومان في خطابه: أولاً: تقوية الأمم المتحدة. ثانياً: النهوض بالاقتصاد الأميركي. ثالثاً: تنظيم جبهة دفاعية باتفاقات عسكرية وتعزيز تسلح الدول الحليفة.. فالقضية تتعدى النطاق الفني الاقتصادي البحت إلى تقرير مصير لبنان بالنسبة إلى الصراع العالمي القائم اليوم»[٤٣]. وتساءل تويني: «إذا كان القصد من الاتفاق شد لبنان إلى الديمقراطيات الغربية... عما بيننا وبين هذه الديمقراطيات من روابط تبرر هذا الإنحياز؟»[٤٤]. واعتبر

(٤٠) محاضر جلسات مجلس النواب ـ الدور التشريعي السابع ـ العقد العادي الثاني ـ الجلسة الثانية عشرة المنعقدة في ٢٧ تشرين الثاني ١٩٥١ ـ ص ٨٨٧.
(٤١) المصدر نفسه ـ ص ٨٨٧.
(٤٢) المصدر نفسه ـ ص ٨٨٨.
(٤٣) المصدر نفسه ـ ص ٨٨٨.
(٤٤) المصدر نفسه ـ ص ٨٨٩.

الاستثمار التجاري والصناعي الذي يؤدي إليه تطبيق النقطة الرابعة وما يليها «طريق لترسيخ سيطرة الطبقة الرأسمالية والإقطاعية المستثمرة، وبالتالي استمرار الفقر والجهل والعوز والمرض في الطبقات المستثمرة التي يزداد اندفاعها نحو الشيوعية»(٤٥).

وذكر الحكومة بما أعلنه في «اللجنة الخارجية» باسم الجبهة الاشتراكية الوطنية لجهة استعدادها لإنشاء مجلس للإنماء الإقتصادي يكون مسؤولاً عن وضع تصميم شامل لاقتصاد لبنان ويسهر على تنفيذ هذا التصميم. وانتهى إلى القول: «أما والحكومة لم تتخذ الموقف الذي طالبنا به فإننا نأسف لاضطرارنا إلى معارضة اتفاقية النقطة الرابعة، محملين الحكومة نفسها تبعات هذا الموقف»(٤٦).

ثم تكلم النائب رشاد عازار فأشار إلى المخاوف المحيطة بهذا المشروع وطرح على الحكومة أربعة أسئلة هي: «أولاً ـ هل أن حكومة الاتحاد السوفياتي تعتبر النقطة الرابعة كتدبير عدائي موجه ضدها أم لا؟ ثانياً ـ ما هي الفائدة المتوخاة من القيام بالدروس الفنية لمشاريع تفتقر للرساميل اللازمة لها؟ ثالثاً ـ هل سبق للحكومة وتلقت بصورة رسمية أم شبه رسمية بعض المعلومات عن النقطة الرابعة ومدى المساعدات التي سيحصل عليها لبنان؟ رابعاً ـ في حال قبول النقطة الرابعة فبمن يناط توجيه الخبراء لتحديد المشاريع المفيدة الواجب درسها وتفضيلها على سواها؟»(٤٧).

بعده تكلم النائب إميل البستاني فأشاد بما قاله النائب غسان تويني حول هذا المشروع وأشار إلى ما ذكره رئيس الحكومة إلى أن الجامعة العربية أشارت بقبول المشروع وقال: «إذا كنا نريد أن نأخذ ما تقوله الجامعة العربية وأمين سرها فإني أعيدكم بالذكرى لما قاله أمين سر الجامعة إبان حرب فلسطين عندما قلنا له بماذا نحارب اليهود؟ قال بالحجارة»(٤٨). واعتبر البستاني السياسة الأميركية موجهة بأيدي الساسة اليهود وأنهم «أتوا بهذا المشروع لفرض سياسي. أنهم يريدون أن يستعمروا بواسطة هؤلاء الفنيين»(٤٩).

ثم تكلم النائب جان سكاف فأيد مشروع النقطة الرابعة وعدّد الفوائد التي يمكن أن يجنيها لبنان منه وأضاف: «وإن قيل أن ما وراء تحسين الحالة الاقتصادية والاجتماعية غايات من شأنها الوقوف بوجه الأغراض الشيوعية وما إليها، فلسنا نرى في ذلك ما يضيرنا أو ما يجيز حرماننا الفائدة منه...»(٥٠).

بعده تكلم النائب علي بدر الدين الذي ذكر أغراض المشروع الإيجابية والسلبية وأيد المشروع وقال: «أنا أؤيده لأن المخاوف منه ذاتية تلقائية منا وفينا وعلينا وحدنا يقع واجب تفاديها أو معالجتها حين حدوثها»(٥١).

ثم أعطيت الكلمة للنائب حبيب مطران الذي اعتبر مشروع النقطة الرابعة ليس مشروع مساعدة فنية فحسب بل «القضية هي قضية برنامج عالمي عام يرتكز على الفن وكل برنامج

(٤٥) المصدر نفسه ـ ص ٨٩٠.
(٤٦) المصدر نفسه ـ ص ٨٩١.
(٤٧) المصدر نفسه ـ ص ٨٩٢.
(٤٨) المصدر نفسه ـ ص ٨٩٢.
(٤٩) المصدر نفسه ـ ص ٨٩٣.
(٥٠) المصدر نفسه ـ ص ٨٩٣.
(٥١) المصدر نفسه ـ ص ٨٩٥.

عالمي له أهداف سياسية دولية..»، وأعاد التذكير بأهداف المشروع كما جاء في خطاب الرئيس الأميركي ترومان وهي: ـ مساعدة شعوب العالم الحرة أي تقوية الجبهة الديمقراطية ـ إنتاج كميات أوفر من اللباس والغذاء لمساعدة التعساء ومحاربة الشيوعية ـ اتساع التجارة الخارجية لمحاربة التضخم ـ استغلال موارد العالم[٥٢]. ثم استعرض النائب مطران إمكانيات لبنان المحددة حيال هذا المشروع فنياً ومالياً واقتصادياً واجتماعياً وطرق تنفيذه ورأى «أن الفن هو العنصر الوحيد الذي لا نشكو منه»، وانتهى إلى القول: «أن المشروع لا يضمن تنفيذ المشاريع التي تعرض للدرس وتبقى متعلقة التنفيذ لخاطر الدولة الأميركية ولم أرَ فائدة للبلاد من دروس تتراكم على بعض لأن هناك مشاريع متكدسة ومتراكمة في وزارات الأشغال العامة والصحة إلى آخره لا ينقصها إلا المال. لذلك أرفض المشروع لأني لا أرى فيه سوى وسيلة استعمارية»[٥٣].

وهنا سأل النائب الأمير سهيل شهاب الحكومة ما «إذا كانت هناك ضمانات للحيلولة دون إتيان خبراء يهود وحدوث مخابرات معهم»، فرد رئيس الحكومة «هذا شرط أساسي»[٥٤].

ثم تكلم النائب كميل شمعون الذي سأل الحكومة: «من أين سنأتي بالاعتمادات اللازمة» لتنفيذ المشاريع الجاهزة التي ذكرتها الحكومة علماً أن مشروع الليطاني وحده سيكلف ٦٠ مليون دولار حسب تقديرات الخبراء[٥٥].

ثم تناول النائب يعقوب الصراف باسم كتلة نواب عكار موضوع الاعتمادات متخوفاً أن تكون المبالغ الزهيدة التي يمكن الحصول عليها لا تكفي لمشروع الليطاني فقط ولبنان بحاجة لمشاريع عديدة، مطالباً رئيس الحكومة بتفاصيل حول المشروع[٥٦].

بعده تكلم النائب هنري فرعون فأيد مشروع النقطة الرابعة «لما نعتقد من فوائده الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ونعتقد أيضاً أن حكومة الولايات المتحدة الأميركية ليس لها من وراء تحقيق هذا المشروع إلا الأهداف الديمقراطية العامة والحيوية والتي هي ضرورية لنا»[٥٧].

بعد كلمات النواب رد رئيس الحكومة بكلمة في الموضوع قائلاً «أن النقطة الرابعة عندما أعلنها الرئيس ترومان سنة ١٩٤٩ قد حدد بوضوح ما هي مراميها والتي تتلخص بأنها مساعدة فنية ديمقراطية بحتة للبلدان التي لم تستكمل نموها الاقتصادي بعد. ثم أتى فيما بعد المجلس الاقتصادي الاجتماعي لهيئة الأمم المتحدة وأقر ذلك في مذكرته وبيّن أهداف هذه المساعدة وفي سياق تحديده إياها قال أنها بعيدة كل البعد عن السياسة»، وقال جواباً على العديد من الخطباء أن الدول التي قبلت المشروع هي مثلنا حريصة على سيادتها واستقلالها، وأكّد أن المشروع لا يمس بالسيادة لأنّنا «أحرار بالتعاقد مع الولايات المتحدة إلى وقت نشاء لأننا لسنا مقيدين بأحد ولا مع أحد وأن في النقطة الرابعة منافع عديدة»[٥٨].

(٥٢) المصدر نفسه ـ ص ٨٩٧.
(٥٣) المصدر نفسه ـ ص ٨٩٩ ـ ٩٠٠.
(٥٤) المصدر نفسه ـ ص ٩٠٠.
(٥٥) المصدر نفسه ـ ص ٩٠٠.
(٥٦) المصدر نفسه ـ ص ٩٠١.
(٥٧) المصدر نفسه ـ ص ٩٠١.
(٥٨) المصدر نفسه ـ ص ٩٠١.

وأضاف تدليلاً على احترام الاتفاقية للسيادة الوطنية أنه وردت مادة في الاتفاق تنص: «أنه إذا أرادت إحدى الحكومتين تعديل هذا الاتفاق في خلال مدة سريانه تخطر الحكومة الأخرى بذلك كتابة وبناء عليه تتشاور الحكومتان بقصد الاتفاق على التعديل»، وعن النفع الذي يعود من هذا المشروع قال: «أن الفنيين الذين نستخدمهم نستفيد من خبرتهم الفنية الواسعة»، وجواباً على الذين يقولون ما هي فائدة أميركا من هذا الموضوع قال: «إن أميركا تستفيد كثيراً من تقديم هذه المساعدة لأنها كانت تعيش في عزلة ثم رأت أن هذه العزلة مضرة فرأت بثاقب نظرها أن تخرج منها لأنه لا يمكنها وحدها أن تؤمن السلام في العالم ولقد أرادت أن تتعاون مع جميع شعوب العالم لكي يثمر السلام»[٥٩]. وقال رداً على النائب غسان تويني الذي تساءل إذا كان القصد من الاتفاق الحؤول دون جنوحنا نحو الشيوعية «لن أجعل سياستي تتمشى مع أية جهة خارجية لأن المهم هو المصلحة اللبنانية وحدها»، وعن سؤال النائب تويني إذا كان الاتفاق يشدنا إلى عجلة الولايات المتحدة أجابه بالنفي، وعن الرساميل اللازمة لإتمام المشاريع أجاب أن هذه القضية سوف تبحث فيما بعد وأنه ربما أخذنا هذه الرساميل من المهاجرين أو من البنك الدولي[٦٠].

ورداً على سؤال النائب رشاد عازار عن موقف الاتحاد السوفياتي من النقطة الرابعة قال: «لا نعتقد أن هناك دولة تنظر إلى هذا المشروع غير نظرتها إلى مساعدة فنية. ثم أنا لا تهمني نظرة الاتحاد السوفياتي لأن هدفي الوحيد هو مصلحة لبنان وحده»[٦١]. وخلص رئيس الحكومة إلى مناشدة النواب «باسم المصلحة اللبنانية أن تحكموا ضمائركم ووطنيتكم وتصوتوا في هذه الجلسة على هذا المشروع لأنني أعتقد أنه في مصلحة لبنان»[٦٢].

بعد ذلك طلب رئيس المجلس أحمد الأسعد تلاوة مشروع القانون الذي جاء بمادة وحيدة ليصار للتصويت عليه بالمناداة بالأسماء. فتلا الكاتب المادة الوحيدة التالية: «مادة وحيدة ـ أجيز للحكومة اللبنانية إبرام الاتفاق العام للتعاون الفني طبقاً لبرنامج النقطة الرابعة المعقود بين لبنان والولايات المتحدة الأميركية بيروت في ٢٩ نوار سنة ١٩٥١». ثم نادى النواب بأسمائهم فصدق القانون بالأكثرية[٦٣].

جلسة ٤ تشرين الثاني ١٩٥٢:

وفي جلسته الخامسة من العقد العادي الثاني المنعقدة في ٤ تشرين الثاني ١٩٥٢ عاد بعض أعضاء المجلس النيابي وتطرقوا لمشروع «النقطة الرابعة» في معرض البحث بالمرسوم رقم (٨٣٥٥) والقاضي بفتح اعتمادات إضافية بقيمة مايتين وثلاثة وتسعون ألف وخمسماية ليرة لبنانية في موازنة سنة ١٩٥٢ لتأمين المساعدة الفنية في الحقل الزراعي كنفقات أعمال الخبراء الذين وصلوا إلى لبنان لمباشرة الأعمال. وبعد تلاوة مشروع القانون وأسبابه

(٥٩) المصدر نفسه ـ ص ٩٠٢.
(٦٠) المصدر نفسه ـ ص ٩٠٣.
(٦١) المصدر نفسه ـ ص ٩٠٣.
(٦٢) المصدر نفسه ـ ص ٩٠٣.
(٦٣) المصدر نفسه ـ ص ٩٠٣. [عارض القانون النواب: كميل شمعون ـ اميل البستاني ـ أنور الخطيب ـ عبد الله الحاج ـ بيار اده ـ غسان تويني ـ ديكران توسباط ـ يعقوب الصراف ـ البر الحاج ـ هاشم الحسيني ـ حبيب مطران ـ علي بزي، كما امتنع النائب سامي الصلح عن التصويت].

الموجبة وتقرير لجنة المالية عليه، بدأ النقاش بكلمة لرئيس الحكومة أشار فيها إلى أن هذا الاعتماد سيدفع للحقل الزراعي، وأن النقطة الرابعة بدأت أعمالها في البقاع وسوف تبني المختبرات لإيجاد أمصال تقي الحيوانات الأهلية كالغنم والماعز والدجاج و«... في مدة قريبة سنستغني عن استيراد اللحوم من الخارج.... وستقدم الحكومة أيضاً للنقطة الرابعة قطعاً من الأراضي في الجنوب للقيام بهذه الأعمال المفيدة، مع العلم أن الحكومة الأميركية ستتكلف أكثر من مليوني ليرة لأجل هذه المشاريع»[٦٤].

بعده تكلم النائب أنور الخطيب الذي هاجم النقطة الرابعة وقال: «مصيبتنا في النقطة الرابعة هي أننا نسمع بدروس وأبحاث لكن لا نرى نتائج. ولا أعلم كم من الألوف أنفقنا حتى الآن في سبيل النقطة الرابعة. أطلب من الحكومة ومن النواب أن يندسوا بين الناس ويسمعوا ما يقولون عن النقطة الرابعة. لا ثقة للشعب بالنقطة الرابعة... شبعنا دروساً فليأتونا بالنقطة الخامسة إذا أرادوا عل فيها ما يحقق مطاليب الشعب»[٦٥].

ثم أعطيت الكلمة للنائب يعقوب الصراف الذي طالب المجلس بالتصويت على هذا المشروع لأنه مُلزم بذلك بعد إقراره مشروع النقطة الرابعة، ولكنه تساءل «إلى متى تريد أن تتخمنا النقطة الرابعة بالدروس والأبحاث مع أن هناك مشاريع درست وأشبعت درساً وأقرت النقطة الرابعة هذه الدروس وبالرغم من ذلك كله فإنها لم تصرف دولاراً واحداً في سبيل الشروع في تنفيذ أحد هذه المشاريع المدروسة»، وأشار النائب الصراف إلى وجود مشاريع مائية مدروسة في عكار منذ سنين وقد وافق خبراء النقطة الرابعة على أهمية هذه المشاريع وصحة دروسها ولكن لم يؤت على ذكر هذه المشاريع مطلقاً[٦٦].

النائب جان اسكاف طالب المجلس بالتصديق على المشروع وقال: «إن النقطة الرابعة أنجزت دروساً تتعلق بتربية الدواجن والمواشي في عدة مناطق في لبنان كالبقاع والجنوب وعكار وتطلب الحكومة بعض الاعتمادات التي تعهد بتقديمها لبنان كجزء يسير من المبالغ التي يتطلبها تنفيذ المشاريع المدروسة. إن هذه المبالغ ضرورية جداً للتنفيذ»[٦٧].

بعده تكلم النائب بشير العثمان فرحّب بأي مشروع لا يأتي عن طريق النقطة الرابعة لأن مشاريعها «ضحك على الذقون» وطالب المجلس بعدم التصويت على الاعتماد[٦٨].

ثم تكلم وزير الزراعة فطالب المجلس بالتصديق على الاعتماد لكي يتم إجراء التجارب التي تساعد الفلاح اللبناني على زيادة إنتاجه وهذا لا علاقة للنقطة الرابعة به[٦٩].

بعده تكلم النائب حبيب مطران فأيد المشروع وطالب النواب «أن يتوجهوا إلى البقاع ليروا بأم عينهم الآلات على الأرض والمهندسين

(٦٤) محاضر مجلس النواب ـ الدور التشريعي السابع ـ العقد العادي الثاني ـ الجلسة الخامسة المنعقدة في ٤ تشرين الثاني ١٩٥٢ ـ ص ١٣٩.
(٦٥) المصدر نفسه ـ ص ١٤٠.
(٦٦) المصدر نفسه ـ ص ١٤٠.
(٦٧) المصدر نفسه ـ ص ١٤١.
(٦٨) المصدر نفسه ـ ص ١٤١.
(٦٩) المصدر نفسه ـ ص ١٤٢.

ينتظرون المساكن والمكاتب وطاولات يجلسون إليها ومباني لإجراء الاختبارات من داخلها ويرون أيضاً أدوية لتطعيم الكرمة وأمصالاً لتلقيح بعض الحيوانات.. لذلك فإني أطلب بإلحاح التصديق على هذا الإعتماد لأنه سيصرف على مشروع مفيد»[٧٠].

ثم تكلم على التوالي النائبان فؤاد الخوري ورشاد عازار فأيدا المشروع وطالبا بالتصديق عليه. وبعدعرض المشروع على التصويت فقرة فقرة صُدِّق بالأكثرية وعارضه النائبان بشير العثمان وناظم القادري وامتنع النائبان اميل لحود ويعقوب الصراف عن التصويت[٧١].

جلسة ١٩ شباط ١٩٥٣:

وفي الجلسة الثالثة عشرة من العقد الاستثنائي الثاني للدور التشريعي الثامن المنعقدة في ١٩ شباط ١٩٥٣ تُلي سؤال نائب بيروت سامي الصلح الموجّه للحكومة حول «النقطة الرابعة» الذي جاء فيه: «...تبيَّن لي أن الحكومة ما زالت تقضي أوقاتها بالإستماع إلى الوعود الخلابة التي تعزفها تلك المؤسسة. فالبلاد تنتظر بفارع الصبر عملاً محسوساً ترى فائدته وتلمسها بأسرع وقت، لا الاستماع إلى العبارات المنمقة والوعود البراقة والكلام المعسول لأن البلاد شبعت هذه البضاعة...»، وسأل الحكومة عن «التدابير التي تنوي اتخاذها اعتماداً على نفسها ومواردها الخاصة لا على الوعود البراقة التي تعدنا بها بعض المؤسسات الأجنبية...»[٧٢].

ب ـ الدور التشريعي الثامن (١٩٥٣ ـ ١٩٥٤):

جلسة ١٨ أيلول ١٩٥٣:

وفي الجلسة الثالثة من العقد الاستثنائي الثالث للدور التشريعي الثامن المنعقدة في ١٨ أيلول ١٩٥٣ تحدث النائب أديب الفرزلي عن «النقطة الرابعة» فقال: «النقطة الرابعة التي تجوب البلاد وتحفر الآبار في البقاع مثلاً تقول للناس هنا نهر ماء يسيل من هذه البئر فعودوا إلى حكومتكم لتسيل لكم الماء وتنصرف، وهنا جبل فيه معدن، فالأمر بينكم وبين الحكومة. إن النقطة الرابعة تقوم بهذه الأساليب على ضوء سياسة الاستعمار في توسيع شقة الخلاف بين الدولة والشعب. إن هذه الفوضى تلعب بها هذه الأيادي من نقطة رابعة إلى شركات البترول وخلافهم وهؤلاء يبثون الدعاية لمصلحة إسرائيل. ففي قرية عين حرشة سأل ثلاثة من هؤلاء رأي أهل القرية بإسرائيل وصداقتها. إنهم يبثّون روحاً خلاصتها أن إسرائيل لا تشكّل خطراً على لبنان بل الخطر على لبنان يأتي من الدول العربية»[٧٣].

جلسة ٥ تشرين الأول ١٩٥٣:

وفي الجلسة الثالثة عشرة من العقد الاستثنائي الثالث للدور التشريعي الثامن المنعقدة في ٥ تشرين الأول ١٩٥٣ وجّه النائب نعيم مغبغب سؤالاً إلى الحكومة بخصوص «النقطة الرابعة» جاء فيه: «ورد نص

(٧٠) المصدر نفسه ـ ص ١٤٣.
(٧١) المصدر نفسه ـ ص ١٤٦.
(٧٢) محاضر مجلس النواب ـ الدور التشريعي الثامن ـ العقد الاستثنائي الثاني ـ الجلسة الثالثة عشرة المنعقدة في ١٩ شباط ١٩٥٣ ـ ص ٤٢١. انظر: سامي الصلح: احتكم إلى التاريخ ـ دار النهار للنشر ـ بيروت ـ ١٩٧٠ ـ ص ٨٦.
(٧٣) محاضر مجلس النواب ـ الدور التشريعي الثامن ـ العقد الاستثنائي الثالث ـ الجلسة الثالثة المنعقدة في ٨ أيلول ١٩٥٣ ـ ص ٨٤.

في المادة السادسة من الاتفاق المعقود بين الحكومة اللبنانية والحكومة الأميركية بشأن المساعدة الفنية الأميركية، بأن يُنشر في كل من البلدين وفي كل سنة بيان عن كافة الأعمال التي قامت بها النقطة الرابعة أو الحكومة المحلية. وبالرغم من مرور سنتين على توقيع الاتفاق لم يُنشر حتى الآن أي بيان عن أعمال هذه المؤسسة. فسواء كانت أهداف النقطة الرابعة المساعدة الحقيقية أو لأغراض أخرى، فالشعب يهمه أن يعرف ما هي المشاريع وكم هي الأموال التي أنفقت عليها ومن هم اللبنانيون الذين أوفدوا إلى التدريب في الخارج على نفقة النقطة الرابعة. هذا ما يريد الشعب أن يعلمه وأرجو الحكومة أن تعمل على تنفيذ نص المادة المذكور»[٧٤].

جلسة ١ كانون الأول ١٩٥٣:

وفي الجلسة الحادية عشرة من العقد العادي الثاني للدور التشريعي الثامن المنعقدة في الأول من كانون الأول ١٩٥٣ تُلي جواب الحكومة على السؤال المقدم من النائب مغبغب بشأن أعمال النقطة الرابعة وقد ورد فيه وجود عدد كبير من المشاريع يجري التعاون فيها بين الحكومة والنقطة الرابعة ونتناول شتى فروع النشاط الاقتصادي والاجتماعي والصحي... وبشأن التقرير السنوي عن أعمال التعاون الفني حسب منطوق المادة السادسة من الاتفاق رأت الحكومة في جوابها «لم يكن هنالك مبرر لإصداره قبل الآن لأن العمل الجدي في تنفيذ المشاريع المتفق عليها لم يباشر إلا في ربيع العام الحالي أما الآن وقد قطعت الأعمال شوطاً يذكر فسوف تهتم الحكومة بإعداده في المستقبل القريب»[٧٥]. هذا وفي كلمته بعد رد الحكومة اكتفى النائب مغبغب برد الحكومة.

أما النائب أديب الفرزلي فارتأى أن تكون الجلسة تاريخية يتم فيها وضع حد فاصل بين من يعمل على توطيد استقلالنا ومن يعمل على تسهيل التدخل في بلادنا. وتابع قائلاً: «أنا كسياسي لا أؤمن بالخير إلا من الأفراد أما إذا جاء هذا الخير من رجال السياسة فأؤمن بأن وراءه عملاً قاتلاً للأمم..»، واعتبر جميع المشاريع تدور حول مشروعين اثنين يؤمنان احتكار البر والبحر وهما مشروع صيد السمك ومشروع الليطاني، والمشاريع الأخرى تبرير لهما... وإذا لم يتهم الحكومة الأميركية بأنها سيئة النية فقد اتهم «اليهود بأنهم مسيطرون في نيويورك ومتغلغلون في جميع المشاريع». واقترح الفرزلي أخيراً على الحكومة «إلغاء الاتفاق بيننا وبين النقطة الرابعة »لنتخلص من السياسة الصهيونية التي تريدها هذه المؤسسة[٧٦].

ثم تكلم النائب غسان تويني الذي رد على كلمة زميله أديب الفرزلي قائلاً: «إن ما أوصلنا إلى هذه الحالة وما أوصل الفلسطينيين إلى هذه التعاسة إنما مرده إلى تمسكنا بهذه الشاعرية الرومانطيقية في معالجة قضايانا. لا يكفي أن نحك جلدنا بأظافرنا، بل يجب أن نقتبس عن الغرب وحتى عن إسرائيل ما يمكننا من بلوغ أهدافنا.. ولكن القضية تصبح خطيرة عندما

(٧٤) محاضر مجلس النواب ـ الدور التشريعي الثامن ـ العقد الاستثنائي الثالث ـ الجلسة الثالثة عشرة المنعقدة في ٥ تشرين الأول ١٩٥٣ ـ ص ٤٨٧.

(٧٥) محاضر جلسات مجلس النواب ـ الدور التشريعي الثامن ـ العقد العادي الثاني ـ الجلسة الحادية عشرة المنعقدة في أول كانون الأول ١٩٥٣ ـ ص ٨٥٩.

(٧٦) المصدر نفسه ـ ص (٨٦٠ ـ ٨٦٢).

نرفض مشروعاً تقدمه النقطة الرابعة لأنها النقطة الرابعة، ونقبل مشروع المهندسين اللبنانيين لأنهم لبنانيون»[٧٧].

بعده تكلم النائب ناظم القادري الذي وجه سؤالاً إلى رئيس الحكومة جاء فيه: «هل صحيح أن الحكومة الأميركية اشترطت لتنفيذ اتفاقية النقطة الرابعة موافقة الحكومة اللبنانية على مشروع جونستون؟ » مناشداً أخيراً ضمير رئيس الحكومة ووطنيته بأن يلغي اتفاق النقطة الرابعة لأنه يحتوي نوايا خبيثة تجاه لبنان[٧٨].

أما النائب اميل البستاني فأيد ما جاء في كلام زميله أديب الفرزلي من أن المسألة ليست مسألة درس مشاريع بل هي «ضغط صهيوني كي يفعل الصهاينة بلبنان ما يشاؤون..»[٧٩].

وتكلم النائب حميد فرنجية فطلب من الحكومة «إذا كانت ترى في أعمال النقطة الرابعة أي مساس بمبادئنا القومية أو أي ضرر بمصالحنا الخاصة أن تقطع كل علاقة لنا بها»[٨٠].

النائب جورج عقل خالف المتشائمين من النقطة الرابعة ورفض إدخال الصهيونية في المشروع واعتبره مجرد تشويش، وأنهى كلامه بمناشدة الحكومة بأن تستعجل المشاريع مع النقطة الرابعة مؤيداً إياها[٨١].

وفي رده على كلام النواب رفض رئيس الحكومة أن تكون النقطة الرابعة «أداة تجسس على الحكومة التي ستتعاون معها وأزيد فأقول بأنني سوف أجري بالموضوع الذي أثاره الزميل الفرزلي بالذات تحقيقاً والحكومة تجهل تماماً بأن هنالك مهندسين صهيونيين سيتعاونون مع النقطة الرابعة»[٨٢].

جلسة ١٦ تشرين الثاني ١٩٥٤:

وفي جلسة عقدها المجلس النيابي في ١٦ تشرين الثاني ١٩٥٤ وأثيرت فيها قضية «النقطة الرابعة» رد وزير الأشغال العامة جبرائيل المر على النواب قائلاً: «... لا الحكومة تخضع للنقطة الرابعة ولا النقطة الرابعة تخضع للحكومة. النقطة الرابعة امتياز أو مؤسسة أو فرع لدولة صديقة بيننا وبينها علاقات، وهي تساعدنا بالمشاريع التي نقررها نحن بمطلق اختيارنا، وهي تساعدنا فنياً...»[٨٣].

استنتاج:

في العهد الاستقلالي الأول (١٩٤٣ ـ ١٩٥٢) انتهج بشارة الخوري ورياض الصلح سياسة عربية منسجمة مع السياسة الانكليزية في توجهاتها العربية، ثم ما لبثت أن أصبحت أميركية مع حلول النفوذ الأميركي محل النفوذ الانكليزي منذ عام ١٩٤٦. وفي مطلع الخمسينيات بدأت الولايات المتحدة والغرب بطرح مشاريع الدفاع عن الشرق الأوسط،

(٧٧) المصدر نفسه ـ ص ٨٦٢.

(٧٨) المصدر نفسه ـ ص ٨٦٣. [«مشروع جونستون» يرمي إلى استغلال مياه نهر الأردن على أساس حصص توزع بين اسرائيل والأردن وسوريا ولبنان. والسيد جونستون هو موفد الرئيس الأميركي ايزنهاور الذي أتى إلى لبنان والمنطقة في مطلع العام ١٩٥٣ عارضاً مشروعه على الحكومات العربية].

(٧٩) المصدر نفسه ـ ص ٨٦٣.

(٨٠) المصدر نفسه ـ ص ٨٦٦.

(٨١) المصدر نفسه ـ ص ٨٦٦.

(٨٢) المصدر نفسه ـ ص ٨٧٠.

(٨٣) محاضر جلسات مجلس النواب ـ الدور التشريعي الثامن ـ العقد العادي الثاني ـ الجلسة السابعة المنعقدة في ١٦ تشرين الثاني ١٩٥٤ ـ ص ١٧٥٧.

فوافق لبنان على الإنضمام عام ١٩٥١ إلى الحلف العسكري الشرق أوسطي الذي تضمّن مساعدات عسكرية بموجب «المادة الرابعة» منه، ووقّع رئيس وزراء لبنان حسين العويني على الاتفاق في ٢٩ أيار ١٩٥١. وبدأت تتكشف سياسة الانحياز اللبناني إلى المعسكر الغربي، مما أثار معارضة وطنية كانت في طليعة الأسباب التي أجبرت بشارة الخوري على الاستقالة عام ١٩٥٢[٨٤].

لم تقتصر المعارضة لعهد الشيخ بشارة الخوري على السياسة الخارجية التي اتبعها، فقد طال النزاع بين فرقاء تسوية ١٩٤٣ موضوع ممارسة السلطة والمشاركة، وبلغ الخلاف بين بشارة الخوري ورياض الصلح حد تنظيم الاستفزازات والتحديات المسلحة[٨٥]. ووصف سامي الصلح ذلك بأنه «خطة استهدفت التوازن الإسلامي ـ المسيحي»[٨٦]. ومثلما رأى سامي الصلح أن صراع بشارة الخوري ورياض الصلح استهدف التوازن الاسلامي ـ المسيحي رأى بشارة الخوري في المعارضة التي انتصبت بوجهه أنها «كانت لأهداف غير بريئة ولهدم مقام الرئاسة»[٨٧]. وفي معركتها مع العهد نبشت المعارضة فضائح الحكم فاتهم كميل شمعون بشارة الخوري ببيع أراضي المرفأ للمحسوبين عليه[٨٨].

وشن اسكندر الرياشي نقداً لاذعاً لعهد بشارة الخوري معتبراً أن بنك فرعون ـ شيحا «المقرّب منه» كان يدير سياسة الدولة الاقتصادية وتشريعها المالي، وهو الذي يخوض الانتخابات ويصنع النواب[٨٩]. وكتب كمال جنبلاط أحد زعماء المعارضة الأساسيين لعهد بشارة الخوري مقالاً بعنوان: «جاء بهم الأجنبي.. فليذهب بهم الشعب»[٩٠]. وفي ١٩ أيلول ١٩٥٢ انتخب كميل شمعون رئيساً للجمهورية وهو الذي كان قد انضم إلى الجبهة الوطنية الاشتراكية مع كمال جنبلاط وغسان تويني وأنور الخطيب وعبد الله الحاج واميل البستاني. لقد جاء شمعون إلى الرئاسة مع تأييد عربي لواحد من زعماء لبنان المعروفين بالمواقف العربية، فضلاً عن كونه ينتمي إلى المدرسة الدستورية المعارضة للإنتداب والموالية للإنكليز. فانطلق كميل شمعون في خطواته السريعة لتنفيذ ما بدأ في عهد بشارة الخوري من ارتباط وثيق بالسياسة الانكليزية ومن ثم وريثتها السياسة الأميركية الساعية إلى إقامة أحلاف عسكرية لتطويق الاتحاد السوفياتي من جهة، وللجواب على النهوض الوطني الذي شهدته المنطقة بعد هزيمة ١٩٤٨ وقيام دولة إسرائيل[٩١].

هذه التطورات السياسية والعسكرية في

(٨٤) سليمان تقي الدين: المسألة الطائفية في لبنان ـ الجذور والتطور التاريخي ـ دار ابن خلدون ـ بيروت ـ (لا. ت.) ـ ص ٣١٣. انظر تفاصيل السياسة الأميركية في: نقولا هوفهانيان: النضال التحرري الوطني في لبنان ١٩٣٨ ـ ١٩٥٨ ـ دار الفارابي ـ بيروت ١٩٧٤ ـ ص: ١١٩ ـ ١٢٩.

(٨٥) سليمان تقي الدين: المرجع نفسه ـ ص ٣١٣.

(٨٦) سامي الصلح: احتكم إلى التاريخ ـ دار النهار للنشر ـ بيروت ١٩٧٠ ـ ص: ٩٦ ـ ٩٧.

(٨٧) بشارة الخوري: حقائق لبنانية ـ ج٣ ـ ص ٤٥١.

(٨٨) Camille Chamoun: Crise Au Moyen - Orient, Editions Gallimard, Paris, 1963, P: 197-198.

(٨٩) اسكندر الرياشي: رؤساء لبنان كما عرفتهم ـ المكتب التجاري ـ بيروت ١٩٦١ ـ ص ١٩٥.

(٩٠) كمال جنبلاط: حقيقة الثورة االلبنانية ـ ط٢ ـ بيروت ١٩٥٩ ـ ص ٢١.

(٩١) سليمان تقي الدين: المسألة الطائفية في لبنان ـ ص ٣١٦.

لبنان والمنطقة انعكست في البرلمان اللبناني مواقف حادة بعضه واعتبر الموقف الرسمي الذي تقفه السلطة اللبنانية من مشاريع الدفاع المشترك والنقطة الرابعة موقفاً إيجابياً يخدم مصالح لبنان ولا يؤثر سلباً على قضايا العرب بل من مصلحة الدول العربية الأخرى أن تسلك نفس المسار في حفاظها على كياناتها وشعوبها بوجه الأخطار لاسيما خطر الشيوعية الدولية. وفريق آخر من النواب كان يتوجس من سلوك طريق الغرب المؤيد لإسرائيل والداعم كلياً لها على حساب الحقوق العربية، وإن ما يطرحه الغرب هو استعمار آخر بأسلوب جديد وتحت قناع المساعدات الفنية والإقتصادية كما في «النقطة الرابعة»، ويطالب الحكم والحكومة بالإقلاع عن تلك السياسة والانخراط في عمل يوحد الموقف العربي في إطار جامعة الدول العربية التي كان لبنان من مؤسسيها.